الأمم المتحدة

A/HRC/32/29

الجمعية العامة

Distr.: General
10 May 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والثلاثون

البندان ٢ و٩ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

حلقة النقاش بشأن التعارض بين الديمقراطية والعنصرية

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٠/٢٩. ويعرض موجزاً لحلقة النقاش بشأن التعارض بين الديمقراطية والعنصرية التي عقدت في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦ أثناء الدورة الحادية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان.

GE.16-07567(A)

1607567

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره ٢٠/٢٩ المعنون "التعارض بين الديمقراطية والعنصرية"، حلقة نقاش في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦ قصد استجلاء التحديات والممارسات الجيدة في ميدان حقوق الإنسان، والتحديات التي تطرحها الأحزاب السياسية والحركات والجماعات المتطرفة أمام القيم الديمقراطية، ودور الحكومات والسلطات العمومية والزعماء السياسيين في منع العنصرية والتمييز العنصري والقضاء عليهما بفاعلية، وحماية الفئات المستضعفة، والحوكمة الشفافة والخاضعة للمساءلة من أجل منع العنصرية والتمييز العنصري والقضاء عليهما[(١)].

٢- وطلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٠/٢٩ إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يعد تقريراً عن حلقة النقاش في شكل موجز وأن يقدمه إلى المجلس في دورته الثانية والثلاثين. وأعدّ هذا التقرير بناء على ذلك الطلب.

٣- وترأس حلقة النقاش نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان، نغاش كيبريت بوتورا. وأدلت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، كيت جيلمور، ببيان تمهيدي. وأدارت حلقةَ النقاش إيفيت ستيفنز، الممثلة الدائمة لسيراليون لدى مكتب الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى في جنيف. وشارك فيها رونالدو كريسبيم سينا باروس، الأمين الخاص المعني بتعزيز سياسات المساواة بين الأعراق في البرازيل؛ وجيروم جامين، الأستاذ في كلية الحقوق بجامعة ليج، ببلجيكا، وإيميني بوزكورت، عضو مجلس مستشاري المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والعضو السابق في البرلمان الأوروبي (٢٠٠٤-٢٠١٤).

ثانياً- بيان تمهيدي

٤- ذكرت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في بيانها التمهيدي أننا شهدنا في أنحاء كثيرة من العالم انبعاث حركات تعبر عن الكراهية العنصرية أو الدينية أو القومية أو الإثنية. وأعربت عن قلقها إزاء بعض الزعماء السياسيين الذين ينادون بهمّة وعلناً بكره الأجانب ويتخذون من أشد الطوائف ضعفاً كبش فداء. وتمادت بعض الصحف الوطنية وأعضاء في البرلمان ومشتغلون بالحملات السياسية في وصم اللاجئين والمهاجرين، واصفين إياهم بـ"الغزاة المنظَّمين"، وزعموا في مدوّناتهم أن أقليات بعينها لديها خصائص سلبية ونفوذ غير متناسب، وصمموا ملصقات سياسية تُصوّر ضرورة إخراج المهاجرين من بلدانهم.

(١) ترد جميع المساهمات الخطية في المناقشة في الصفحة التي يؤدي إليها الرابط التالي: https://extranet.ohchr.org/sites/hrc/HRCSessions/RegularSessions/31stSession/Pages/OralStatement.aspx?MeetingNumber=48&MeetingDate=Friday%2c%2018%20March%202016.

٥- وإذا كان عدد المهاجرين يطرح تحدياً في الوقت الراهن، فإن بعض الزعماء أعلنوا، مثلاً، أنه لا يحق طلب الإقامة في بلدانهم إلا لأتباع دين معيّن.

٦- وفاقم التمييز الجنساني، في حالة النساء والفتيات، الآثار المدمّرة لتلك الأشكال من التمييز.

٧- وأكدت نائبة المفوض السامي أن العنصرية تتعارض كلياً مع المبادئ والقيم الأساسية للديمقراطية. والمجتمع الذي لا يحترم ولا يحمي بكل ما في الكلمتين من معنى المساواة بين الناس في الحقوق في المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار ليس مجتمعاً ديمقراطياً في حقيقة الأمر. إن الانسجام القائم على الاحترام بين الانتماءات الإثنية والعرقية والدينية والسياسية المختلفة من بين أهداف المجتمعات الديمقراطية؛ ومن هنا ضرورة توفير الحماية التامة للأفراد على قدم المساواة.

٨- وأكدت نائبة المفوض السامي أيضاً على أن التعليم يؤدي دوراً أساسياً في القضاء على التنميطات العنصرية وغيرها من التنميطات السلبية، وشجعت الدول على اغتنام جميع الفرص، مثل تلك التي تتيحها الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، للحيلولة دون انتشار الأفكار المبنية على التفوق العرقي أو الكراهية العرقية، وترويج قيم المساواة وعدم التمييز والتنوع والديمقراطية.

٩- ومن الأمور الأساسية أيضاً توفير الحماية القضائية وسبل الانتصاف الفعالة لضحايا التمييز العنصري. والدول ملزمة بأن تقاضي وتعاقب كما يجب المسؤولين عن العنف العرقي والعنف الذي يكون الباعث عليه كره الأجانب. وهي ملزمة أيضاً بالأخذ بأحكام تنص على أن ارتكاب جرم بدوافع أو أهداف عرقية أو مبنية على كره الأجانب يعد ظرفاً مشدداً يفضي إلى عقوبات أشد. أضف إلى ذلك أنه ينبغي تمثيل جميع الأعراق والقوميات والإثنيات في جميع المؤسسات المحلية والوطنية.

١٠- وألقت نائبة المفوض السامي الضوء على مسؤولية الأحزاب السياسية والمنابر والمنظمات عن اتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة خطاب العنصرية، وشجعتها على سنّ تدابير تأديبية داخلية تتصدى للبيانات والإجراءات العامة التي تشجع أو تحرض على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

١١- وحثت نائبة المفوض السامي في الختام جميع الدول على إثبات سلطتها السياسية والأخلاقية في مكافحة التمييز العنصري وكره الأجانب بمزيد من الحزم. وينبغي للدول أن تشجع التنوع باعتباره أعظم قوة لإغناء البشرية ككل تؤسس للحرية والتعايش.

ثالثاً- بيانات أعضاء حلقة النقاش

١٢- شدد أعضاء حلقة النقاش على أن العنصرية والتمييز العنصري عقبتان كبيرتان تعترضان تمتع الأقليات والفئات المستضعفة بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً، وأكدوا أن صون الديمقراطية وإرساءها أساسيان لمنع ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

١٣- وركز السيد بارّوس على الخبرات التي اكتسبتها البرازيل والتحديات التي اصطدمت بها في مجال مكافحة التمييز. وشدد على أن العنصرية هي بنية أيديولوجية وأن أي شكل من أشكال التمييز يتعارض مع الديمقراطية.

١٤- وأكد السيد باروس على أهمية حركة السود في البرازيل. وقدم نبذة تاريخية عن كيفية التعامل مع الممارسات العنصرية في البرازيل على مدى الأعوام الـ ٨٠ الماضية. وأشار إلى عدد من الإنجازات الواردة في الدستور الجديد الذي اعتمد في عام ١٩٨٨، بعد ١٠٠ سنة بالضبط من إلغاء الرق في البرازيل. وينص الدستور الجديد على أن جميع المواطنين سواسية أمام القانون ويحق لهم الأمن والملكية والحرية من كل نوع. وتخوّل المادة ٦٨ من الدستور ملكية الأراضي لبقايا مجتمعات كويلومبو. ويتألف أكثر من ٥٠ في المائة من سكان البرازيل من المنحدرين من أصل أفريقي، وهم أكثر المستفيدين من السياسات العامة الرامية إلى الحد من الفقر. وأشار أيضاً إلى أن الفقر انخفض بنسبة ٨٦ في المائة على مدى ١٠ سنوات. وشدد على أن حكومة البرازيل تسعى جاهدة إلى زيادة معدل مشاركة المنحدرين من أصل أفريقي في الوظائف العامة وفي المدارس. فحتى الآن، شارك ١,٣ مليون من المواطنين السود في الكليات العامة بفعل نظام الحصص أساساً.

١٥- وختم السيد باروس كلامه بإلقاء الضوء على الإنجازات التي حُققت في السنوات الـ ١٣ المنصرمة بتعزيز سياسات المساواة العرقية، ليس لفائدة السكان السود وحدهم، بل الأقليات والشباب والنساء أيضاً. وأدى ذلك إلى إنشاء أمانة تعزيز المساواة العرقية في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٣ التي تهدف سياساتها إلى عكس اتجاه التمثيل السلبي للسود وتعزيز تكافؤ الفرص ومكافحة التحيز والعنصرية.

١٦- وركز السيد جامين على الأحزاب العنصرية قائلاً إنها كثيراً ما توصف بأنها أحزاب "يمينية متطرفة". وأوضح أن هذا لا يعني أن الأحزاب الدينية المتطرفة لا تطرح مشكلة للديمقراطية. لكن الأحزاب التي تدعو إلى العنصرية وكره الأجانب وكراهية الإسلام ومعاداة السامية وتحرض على التمييز تضع نفسها عموماً في اليمين المتطرف. وأشار إلى تعريف الديمقراطية وإلى مختلِف المعارك من أجل الشرعية الديمقراطية بين الأحزاب التقليدية أو التي تسمى بالديمقراطية، والأحزاب اليمينية المتطرفة.

١٧- وعن تعريف الديمقراطية والتعارض بين الأحزاب اليمينية المتطرفة والديمقراطية، ذكر أن الأحزاب اليمينية المتطرفة تعرّف الديمقراطية بأنها الشرعية المنبثقة عن الانتخابات وتعتقد أنها لكي تكون ديمقراطية يجب أن تلتزم بالقواعد والإجراءات القائمة، وتحتاج إلى الحصول على ما يكفي من الأصوات كي تكون شرعية وقادرة على تمثيل الناخبين. وترى الأحزاب اليمينية المتطرفة أن هذه المعايير كافية للحصول على الشرعية. أما الأحزاب التقليدية، فترى أن هذا الأمر لا غنى عنه، لكنه لا يكفي، وتسعى إلى احترام بعض القيم والمبادئ المكرسة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. فهي ترى أن دعامة "احترام الإجراءات الانتخابية" تقترن بدعامة "حقوق الإنسان والقيم الأساسية" بحيث ترصد الدعامة الثانية الدعامة الأولى وتمنع التجاوزات.

١٨- وشدد السيد جامين على أن الاختلاف بين الأحزاب اليمينية المتطرفة والأحزاب التقليدية في تعريف الديمقراطية أمر أساسي. ولا يمكن تنظيم نسق سياسي بأحزاب شعبية وإجراءات ديمقراطية وانتخابات منتظمة، والتساهل في الوقت نفسه مع التعذيب أو الاعتقال التعسفي أو العنصرية التي ترعاها الدولة أو غير ذلك من أشكال التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان.

١٩- وأشار إلى أن كثيراً من الأحزاب التقليدية تشجع عملياً السياسات العامة التي تنتهك الحقوق الأساسية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ومن الأمثلة على الطريقة التي تنتهك بها الأحزاب التقليدية حقوق الإنسان السياسة الأوروبية تجاه المهاجرين التي اعتمدتها هذه الأحزاب والحكومات والتي تُجبر أحياناً على طرد ملتمسي اللجوء إلى أوطانهم. وأوصى بإجراء المزيد من المناقشات بشأن الدعامة الثانية في السياسات الحكومية وفي الوثائق التي تنادي بالديمقراطية وتقدم معلومات عن الحصول على الجنسية أو الإقامة. واختتم كلمته قائلاً إن الدعامة الثانية لا تقل أهمية عن الأولى.

٢٠- وأشارت السيدة بوزكورت إلى أزمة اللاجئين الراهنة، التي عمقت، بل كرست بالأحرى، خطاب العنصرية في النقاش العام وساعدت اليمين المتطرف على أن يصبح الناطق باسم فئة كثيرة من المواطنين الخائفين والغاضبين. وأبرزت الكيفية التي اعتُبرت بها أزمة اللاجئين في أول الأمر بأنها مشكلة عدد قليل فقط من البلدان. لكن ذلك تغير تغيراً جذرياً في عام ٢٠١٥ بسبب تزايد تدفق اللاجئين، لا سيما في أوروبا. ودعا زعماء اليمين المتطرف إلى الاحتجاج على مراكز ملتمسي اللجوء، واصفين اللاجئين الذكور بأنهم قد يتحولون إلى جهاديين أو مغتصبين. ولم تكن أحداث رأس السنة في كولونيا بألمانيا لتساعد في هذا الصدد. بل أدت إلى غضب جمّ وموقف يتسم بالمزيد من العنصرية تجاه اللاجئين. ومع أنه تبيّن لاحقاً بالكاد تورّط أي لاجئ في الموضوع، كان الضرر قد وقع.

٢١- ودائماً ما تستفيد الأحزاب اليمينية المتطرفة من الحق في حرية التعبير وتؤطر معارضة الهجرة على نحو يقبله عدد كبير من الناس الذين حادوا عن الجادة بسبب العنصرية الصريحة. وتغطي خطابها بالدفاع عن التقاليد والقيم المحلية. وإذا كان الدستور أو التشريعات الأخرى

لا تستطيع الوقوف في وجه ذلك، فإن الزعماء السياسيين الذين يحترمونها يستطيعون. أما الصمت فلن يؤدي إلا إلى مزيد من العنصرية. لكن خطاب الأحزاب الرئيسية اقترب من خطاب الأحزاب اليمينية المتطرفة من أجل اجتذاب الناخبين. وليس من السهل تحديد الخط الفاصل بين التعبير عن النفس وسبّ شخص من الأشخاص على أساس عرقه أو أصله الإثني أو جنسيته والتحريض على الكراهية. ويتحمل الاتحاد الأوروبي المسؤولية الأخلاقية عن دق ناقوس الخطر عندما تتجه التحولات الاجتماعية الكبرى نحو الأسوأ داخل حدود دوله الأعضاء، واتخاذ موقف قوي من التطرف الصاعد، والأخذ بمقاربة شاملة بغية صون حقوق الإنسان الأساسية في الاتحاد الأوروبي، وإلا تعرضت الديمقراطية لتهديد خطير.

٢٢- وعرضت السيدة بوزكوت الممارسات القائمة في مجال مكافحة التمييز العنصري عن طريق الرياضة وفي الرياضة، وأكدت أن مكافحة العنصرية تستلزم المزيد من الأبطال الذين يَصْدَعون بالقول، بمن فيهم لاعبو كرة القدم، والنوادي، والسياسيون، والزعماء، ورجل الشارع.

رابعاً- موجز النقاش

٢٣- خلال المناقشة التي تلت ذلك، تدخّل ممثل كل من الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وألمانيا، وأوروغواي (نيابة عن السوق الجنوبية المشتركة)، وجمهورية إيران الإسلامية، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان (أصالة عن نفسها ونيابة عن منظمة التعاون الإسلامي)، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، والجزائر، وجنوب أفريقيا (نيابة عن المجموعة الأفريقية)، وجورجيا، وشيلي، والصين، وفرنسا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوبا، وكولومبيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ونيجيريا، واليونان، إضافة إلى مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي.

٢٤- وتناول الكلمة أيضاً ممثلو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني التالية: لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور، والحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية، ومؤسسة معارج للسلام والتنمية، وهيئة رصد الأمم المتحدة، واللجنة العربية لحقوق الإنسان، والمنظمة التنموية العراقية، وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة. ولضيق الوقت، لم يتسن للمؤتمر اليهودي العالمي والمنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إلقاء كلمتهما. لكن نسخاً من بيانيهما وُزعت ونُشرت على الشبكة الخارجية لمجلس حقوق الإنسان.

٢٥- واستهلّ العديد من المندوبين بياناتهم بإدانة التنظيمات السياسية القائمة على أساس العنصرية وكره الأجانب والتمييز العنصري، إضافة إلى أي نوع من التشريعات التي تستند إلى تلك الأفكار، وهي أمور تتعارض مع الديمقراطية.

٢٦- وقال أحد المندوبين، متحدثاً باسم مجموعة من الدول، إن العنصرية وكره الأجانب والتعصب في الرأي العام والمجتمع في تنامٍ بعد ١٦ عاماً على القرار الأول عن التعارض بين الديمقراطية والعنصرية. فالفئات المستضعفة، كالمهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء والسكان الأصليين والأقليات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، لا يزالون يتعرضون للعنف والاعتداء.

٢٧- وأجمع المندوبون على أن أفراد الفئات المستضعفة، مثل المهاجرين ومتلمسي اللجوء والأقليات، لا يزالون يتعرضون للعنف حتى في أكبر الديمقراطيات في العالم. وأشار كثير من المندوبين إلى أن الهجرة الواسعة النطاق والعمليات الإرهابية أدّيا إلى انتشار الكراهية العنصرية وكره الأجانب اللذين يستهدفان بعض الفئات وإلى الوصم على أساس الثقافة أو الدين. وتفاقمت حالة الفئات المستضعفة - لا سيما المهاجرين - في الأشهر الأخيرة، الأمر الذي حال دون ممارستهم حقوقهم في التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

٢٨- وأشار أحد المندوبين إلى أن الأفعال التي يكون الباعث عليها كره الأجانب تبرَّر أحياناً باسم القيم الديمقراطية، الأمر الذي يسبب خلطاً مفهومياً يجب توضيحه.

٢٩- وأكدت عدة دول أعضاء أن الديمقراطية والشفافية والمشاركة والمسؤولية واحترام حقوق الإنسان أمور لا بد منها لتوقّي العنصرية والقضاء عليها. ويظل الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بدافع العنصرية أو كره الأجانب عائقاً يعيق ترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون، إضافة إلى استئصال الفقر والتخلف.

٣٠- وقال ممثل منظمة غير حكومية إن عدم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة يتعارض مع الديمقراطية.

٣١- ووُجه الانتباه أثناء المناقشة إلى دور التعليم. واتُّفق على أن تعميم التعليم المجاني والجيد فرصة ذهبية لاستئصال الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على العنصرية. وتُعدّ تدابير التعليم الجامع وسائل رئيسية للحد من تزايد الجماعات والحركات والأحزاب السياسية المتطرفة، وهي أفضل طريقة لمكافحة العنصرية والتحيز الجنسي والإقصاء. وألقي الضوء على أهمية مكافحة جميع أنواع التنميطات بواسطة برامج التوعية العامة. وما دامت الكتب المدرسية تصوّر الأقليات تصويراً ينتقص من قدرها، فإن المواقف العنصرية ستستمر في الازدهار. وشُدد على ضرورة تيسير سبل التعليم الملائمة ثقافياً للجماعات الإثنية قصد الحفاظ على معارفها التقليدية والتأكيد مجدداً على التنوع الثقافي للبلدان.

٣٢- وأكد بعض المندوبين ثانيةً التزام حكومات بلدانهم بمكافحة العنصرية وغيرها من أشكال التمييز، وتوطيد الديمقراطية، تمشياً مع إعلان وبرنامج عمل ديربان والالتزامات المقطوعة في إطار العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي.

٣٣- وشدد أحد المندوبين، متحدثاً باسم مجموعة من الدول، على أن المساواة تتعارض مع أي مذهب من مذاهب التفوق المبنية على التفرقة العنصرية. وقد صدقت الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في وصف تلك المذاهب بأنها خاطئة علمياً ومشجوبة أدبياً وظالمة وخطيرة اجتماعياً. والحق أن الديمقراطية والعنصرية يتعارضان تعارضاً جوهرياً. ففي النظام الديمقراطي، تقع المسؤولية عن مكافحة التعصب العرقي والديني على عاتق الأغلبية التي تتحكم في أجهزة الدولة. وتعد الزيادة الحالية في التنميط الديني والعنصري تهديداً للنظام الديمقراطي للمجتمعات.

٣٤- وذكر مندوب آخر، متحدثاً باسم مجموعة من الدول، أن الزعماء السياسيين والأحزاب السياسية، ما دام لديهما دور في محاربة العنصرية وما يتصل بها من تعصب، فإن على الدول أن تحرص على أن يعزز نظاماها السياسي والقانوني التنوع الثقافي داخل مجتمعاتها. وعليها أيضاً أن ترسّخ المؤسسات الديمقراطية بحيث تقوم أكثر على المشاركة وتتسم بالشمولية وتتجنب تهميش فئات معينة من المجتمع وإقصائها.

٣٥- وأعرب مندوب آخر، متحدثاً باسم مجموعة من الدول، عن قلقه إزاء الاتجاه الراهن المتمثل في تزايد الأعمال العنصرية وتلك التي تنمّ عن كره الأجانب في جميع مناطق العالم، وأقر بضرورة انتهاج نهج صارم لمكافحتها. ولا تقتضي الضرورة وسائل قانونية فاعلة فحسب، بل تستوجب أيضاً تدابير وقائية تعزز إدماج جميع أفراد المجتمع وقبولهم ومعاملتهم بالسويّة. والتشريعات وحدها لا تكفي؛ فثمة حاجة حقيقية إلى النظر في سبل عملية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٣٦- وسلط مندوبون عدة الضوء على أن احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون أمر لا بد منه لصدّ ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وذكّر بعض المشاركين بـ "خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف" فحثّوا الدول على تجريم الأعمال التي تنمّ عن التمييز وردعها ومكافحتها، وتنفيذ تدابير وقائية رداً على تهديدات العنصرية. ولاحظوا أن مكافحة التمييز العنصري وصدّه ليسا مهمة الحكومات وحدها. فالمجتمع المدني والقطاع الخاص يؤديان أدواراً رئيسة، وهما شريكان مهمان في مكافحة العنصرية وغيرها من أشكال التمييز.

٣٧- وأشار المشاركون إلى أنه أصبح للعنصرية في أماكن عدة صبغة مؤسسية ورسمية على حساب المجتمع، ذلك أن بعض السياسيين يعبّرون عن وجهات نظر متطرفة تستهدف المسلمين والعرب والمنحدرين من أصل أفريقي رغم اندماجهم في المجتمع. ولوقف هذا الاتجاه، دعا المشاركون إلى الوئام الاجتماعي والتماسك والاستقرار المدني وإلى العدالة والتسامح والحوار في مجال مكافحة العنصرية وما يتصل بها من تعصب.

٣٨- وأعرب مندوبون عدة عن قلقهم لأن العنصرية لا تزال واقعاً في حياتنا اليومية رغم مرور ١٥ عاماً على اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان. ووقعت حوادث تمييز عنصري، بل حوادث عنف، على مدى الأشهر الماضية في جميع القارات وفي بيئات سياسية متنوعة. ولا بد من تجاوز التشريعات واللوائح إلى مؤسسات فاعلة لإنفاذ القوانين ورفع مستوى الوعي بضرورة مكافحة التمييز العنصري. ويستوجب الواقع حلولاً جماعية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

٣٩- وأكد أحد المندوبين أن النظام الديمقراطي جامع في جوهره وأن نظاماً لا يوفر القيم الديمقراطية إلا لفئة من سكانه لا يمكن التسليم بأنه نظام ديمقراطي. ودعا المشاركون إلى أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته الأخلاقية عن اتخاذ إجراءات عاجلة ضد من يقوضون القيم الديمقراطية وينشرون الأيديولوجيا المتطرفة والتطرف المصحوب بالعنف. ونظراً إلى تعارض جميع مظاهر العنصرية مع الديمقراطية، فإنه يجب المعاقبة عليها في القانون وفي الممارسة العملية.

٤٠- وردد ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية الشواغل التي أعربت عنها لجنة القضاء على التمييز العنصري واللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن الأثر غير المتناسب الذي تحدثه تشريعات الحرمان من الحقوق على الأقليات.

٤١- وحضّ أحد المندوبين الدول على أن تحيط علماً بالاحتياجات الأساسية، مثل الحقوق الاقتصادية والثقافية والجماعية ودورها في مكافحة التطرف والعنصرية.

٤٢- ولاحظ ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية أن التنفيذ الكامل للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري خطوة ضرورية لمكافحة العنصرية وإرساء الديمقراطية، وأعرب عن قلقه إزاء العدد الكبير من الدول التي لم تقدم بعد تقارير أولية أو دورية في المواعيد المقررة، الأمر الذي يُنْبئ عن انعدام الإرادة السياسية اللازمة لمكافحة التمييز العنصري.

٤٣- وفي السياق نفسه، حث بعض المندوبين الدول على أن تنفذ بالكامل وبحسن نية التزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بوسائل منها سحب تحفظاتها واعتماد تشريعات تحظر كل تصريح عام يحرض على الكراهية القومية أو الدينية. ودعوا جميع الدول إلى تعزيز أنشطتها لمكافحة العنصرية من خلال السياسات الوطنية والحوار مع لجنة القضاء على التمييز العنصري، وكذلك مع هيئات دولية أخرى.

٤٤- وحث المشاركون الزعماء السياسيين والأحزاب السياسية على الامتناع عن التصريحات العامة والإجراءات التي تحرض على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٤٥- وأشار مندوبون عدة إلى الأشكال الجديدة المعتمدة لنشر خطاب الكراهية، ومنها شبكات التواصل الاجتماعي، ولفتوا النظر إلى أن من الصعب التحكم في هذه الظاهرة. لكن

لا ينبغي توظيف التكنولوجيا لتحقيق أهداف إجرامية، بل تسخيرها في تعزيز الاحترام المتبادل والمساواة والإنصاف والتنوع والديمقراطية.

٤٦- وأشار أحد المندوبين إلى ضرورة مقاضاة من يروجون خطاب الكراهية عن طريق الإنترنت على سبيل المثال. فالإنترنت تعكس العالم الحقيقي. فإذا كانت الدول صارمة في تشريعاتها، كانت قادرة على تطبيق نفس المعايير عندما يتعلق الأمر بالجرائم المرتكبة بفعل المنابر الإلكترونية. وقال بعض المندوبين إنه ينبغي للحكومات أن تتضامن مع ضحايا التمييز العنصري وتحميهم بكفاءة. ورأوا أن تنامي خطاب الكراهية، لا سيما على الإنترنت، يستوجب اهتماماً خاصاً وتدابير أفضل.

٤٧- وذكر أحد المندوبين أن مكافحة العنصرية تعني إيجاد نماذج اجتماعية جديدة. فالعنصرية وكره الأجانب والكراهية القائمة على أسس إثنية ودينية تهديد كبير في الوضع العالمي الراهن الذي يتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي ويطرح تحديات كبيرة على تمتع الجميع بحقوق الإنسان. وهو يهدد أيضاً الديمقراطية، خاصة من قبل الأحزاب والجماعات المتطرفة، بما فيها النازية الجديدة التي تتعاظم شعبيتها اليوم تعاظماً مخيفاً. وثمة خطر كبير يتمثل في الانزلاق إلى المراجعة التاريخية وتشويه الروايات التاريخية لتحقيق مصالح سياسية، وهي من السمات المميزة للأحزاب والحركات المتطرفة.

٤٨- وقال مندوب آخر إن لكل شخص الحق في نظام دولي ديمقراطي. وعلى الدول أن تحترم المبادئ الدولية وتنفذ إعلان وبرنامج عمل ديربان ونتائج مؤتمر استعراض ديربان، وأن تكون فاعلة في احترام التنوع وصون حقوق الشعوب في السير على طريق التنمية. ويجب أن يكون الحد من الفوارق والفقر لفائدة الجميع من أولويات جميع الدول.

٤٩- وتبادلت كثير من الوفود معلومات عن مختلِف التدابير التي اتخذت على الصعيدين الإقليمي والوطني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري. ومن تلك التدابير مبادرات تشريعية، واعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية وإقليمية لمكافحة التمييز العنصري وعن حقوق الإنسان والديمقراطية، إضافة إلى الأدوات والبرامج المتعلقة بمكافحة التمييز الرامية إلى الارتقاء بمستوى تنفيذ السياسات المناهضة للعنصرية. وأشيرَ أيضاً إلى تدابير محددة لحماية الفئات المستضعفة من العنصرية، مثل إنشاء خطوط هاتفية مباشرة وإرسال رسائل إلكترونية لتوفير المعلومات على مدار الساعة للمهاجرين واللاجئين بلغات شتى.

٥٠- ولاحظ أحد المندوبين أنه لا يُفترض في الديمقراطية أن تمنح بعض الامتيازات والميزات لعرق من الأعراق على حساب آخر بالنظر إلى المزيج العرقي لأي دولة، بل تكون ميزة تكمّل الوحدة العرقية بدلاً من التفرقة، وتوفر أساس وحدة الدولة وتدعّم قضية الوئام والوحدة العرقيين بناء على المساواة في الحقوق وفي التصويت. ويمنح حق الاقتراع العام، وهو المبدأ الأساس لأي نظام ديمقراطي، الحق في التصويت، وهو غير مقيّد بالعرق أو الجنس أو المعتقد أو الثروة أو المكانة الاجتماعية.

٥١- وذكر أحد المندوبين أن الديمقراطية تعبر عن التنوع وينبغي أن تستوعب التنوع الأيديولوجي وتنوع الآراء والديانات لكل من الأقليات والأغلبيات. ويجب في الوقت نفسه أن تحمي بعض الفئات المعرضة للتمييز أو التعصب وتجد التوازن الصحيح بين حرية التعبير وآليات منع التمييز والتعصب وكره الأجانب. فمتى بُرّرت الأحزاب السياسية الكارهة للأجانب والسياسات المعادية للمهاجرين والتعصب بالحق في حرية الكلام، استحال الحديث عن ديمقراطية حقيقية.

٥٢- وأعرب مندوب آخر عن تأييده وضع إعلان للأمم المتحدة عن تعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها.

٥٣- وحثت الوفود الدول على مواصلة جهودها في ميدان مكافحة العنصرية. ويعد تعزيز التسامح ومكافحة العنصرية التزاماً من التزامات حقوق الإنسان، وكذلك ضرورة مطلقة للحفاظ على المجتمعات الديمقراطية والتعددية.

خامساً- الاستنتاجات

٥٤- سلط المشاركون في حلقة النقاش في ملاحظاتهم الختامية الضوء على الدور الرئيس الذي يؤديه التعليم في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وشُجعت الدول على دعم البيئات المدرسية الآمنة والجامعة حيث تتصدّر القيم العالمية. وأكد المشاركون أهمية تصالح كل بلد مع تاريخه، مثلاً عن طريق تدريس تاريخ الرق، بحيث يَعتبر الطلاب بالماضي. ومن المهم أيضاً أن يتجسد في موظفي المدرسة كما ينبغي تنوع المجتمع، وكذلك في المؤسسات العامة مثل البرلمانات الوطنية وقطاع الخدمة المدنية والشرطة والقضاء. وأكد المشاركون أهمية مكافحة العنصرية والتمييز داخل المؤسسات العامة.

٥٥- وفيما يتعلق بزعماء الجماعات والأحزاب السياسية الذين ينشرون الكراهية ويروجون أيديولوجيات متطرفة للحصول على الشعبية والمشروعية السياسية، لاحظ المشاركون أنه يوجد في بعض البلدان آليات تحظر الأحزاب السياسية إن تبيّن أنها تحرض على الكراهية العنصرية أو كره الأجانب. ومن الممارسات الأخرى قطع التمويل المتاح للأحزاب السياسية، ذلك أنه يمكن للهيئات الرسمية في بعض البلدان أن تبقي على التمويل العام للأحزاب السياسية. وفي الوقت نفسه، يمكن للأحزاب الديمقراطية أن تجتمع لمعارضة الأحزاب المتطرفة. وأخيراً، تعدّ تشريعات مكافحة العنصرية أفضل وسيلة لوقف المسار السياسي للزعماء المتطرفين. فمتى أمكن منع السياسيين من المشاركة في الانتخابات، تَرجّح أن يفكروا مليّاً في الأمر قبل نشر خطاب العنصرية.

٥٦- وأشار المشاركون إلى تنظيم حملات لمكافحة العنصرية عن طريق الرياضة وفي الرياضة، خاصة كرة القدم. وشددوا، في معرض إعرابهم عن القلق من أشكال العنصرية الجديدة الناشئة، لا سيما في حق الفئات المستضعفة، مثل المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء، على ضرورة بذل جهود أقوى وعلى أن لكل شخص دوراً يضطلع به على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٥٧- وأخيراً، ذكر المشاركون أن اعتماد الأطر القانونية الوطنية والإقليمية والدولية وتنفيذها بالكامل وبفاعلية، تماشياً مع الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وإعلان وبرنامج عمل ديربان، وخطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف، وبرنامج أنشطة تنفيذ العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي، يوفران أساساً متيناً لاقتلاع الأوضاع التي تسببت في التمييز العنصري أو استمراره.